

المرأة والحكم المحلي في

لبنان

مقدمة

ثمة مراوحة لا تزال تميّز واقع المرأة اللبنانية على صعيد الإطار التشريعي العام الذي يحكم علاقة المرأة بالسلطات والمؤسسات ومواقع القرار، وثمة ضرورة أكيدة للوقوف عند الأسباب الكامنة وراء تلك المراوحة، علماً بأن إلغاء التمييز ضد المرأة ليس هدفاً بذاته، بقدر ما هو وسيلة أيضاً، في اتجاه مجتمع مبني على التنمية المستدامة وعلى توازن في العلاقات "الجنديرية".

يبدو واضحاً أن لبنان لم يتوصل بعد إلى إرساء آليات محفزة لمشاركة المرأة في الحكم المحلي، رغم الخطوات الملحوظة التي خطاها في القانون الوضعي، ورغم إبرامه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" بموجب القانون رقم 572 الصادر بتاريخ 1996/7/24. لكن هذا الانضمام بقي قاصراً عن تحقيق المشاركة لأسباب بنيوية في المجتمع اللبناني، الذي لا يزال يعيش غربة وتناقضاً بين النص والتطبيق، وبين الانفتاح الظاهري والتزمّت المبيّت.

ورغم ابتعادها عن مراكز القرار، فقد استطاعت المرأة والهيئات النسائية أن تحقق في لبنان تقدماً ملحوظاً، جندياً، على مستوى التعليم، مثلاً، في حين بقي التفاوت قائماً على مستوى العمالة وعلى مستوى الأجور.

أولاً : الدستور

لا ينطوي الدستور اللبناني على أي نص يميّز جنسياً بين المرأة والرجل. فمنذ وضعه عام 1962، كرس الدستور اللبناني المساواة بين المواطنين أمام القانون، إذ أبرم لبنان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون رقم 572 الصادر بتاريخ 1996/7/24، بعد حوالي 17 عاماً على دخولها حيّز التنفيذ سنة 1979، إلا أنه أبدي، حال إبرامه الاتفاقية، تحفظات صريحة على بعض بنودها.

وفي القوانين الوضعية، وبموازاة "الليبرالية" الدستور اللبناني لجهة عدم التمييز على أساس الجنس في الحقوق السياسية، تشهد القوانين الوضعية "الليبرالية" شبيهة، لاسيما على مستوى قانوني الانتخاب والبلديات.

ثانياً : في الممارسة

يشير تقرير التنمية البشرية المستدامة في لبنان لسنة 1997، بأنه "بالرغم من التقدم الحاصل في تعلم المرأة من جهة، وانخراطها المتزايد في العمل من جهة أخرى، فإن حجم مشاركة المرأة وفعاليتها في القطاع العام لا يزالان أدنى بكثير من طاقاتها وقدراتها".

1. **على صعيد الانتخابات النيابية** : بعد الانتخابات النيابية التي جرت في أيار-حزيران 2005، لا تزال نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب اللبناني متدنية (6 من 128 نائباً). ودخلت ثلاث نساء الندوة البرلمانية نتيجة تلك الانتخابات، في حين احتفظت النساء اللواتي كنّ منتخبات في مجلس العام 2000 بمقاعدهنّ. أما أبرز الأسباب وراء هذه النسبة المتدنية (إضافة إلى غياب الكوتا)، فهو عدم اعتماد النسبية كنظام اقتراع. فالنسبية من شأنها أن تحفّز النساء على الترشّح، حتى في غياب الكوتا، لأن من شأن النسبية أن تتيح "للأقليات السياسية" حيّزاً لا يتيح النظام الأكثرى.

2. **على صعيد الانتخابات البلدية** : سجّلت انتخابات العام 2004 البلدية المحلية تراجعاً بالنسبة إلى انتخابات العام 1998، ليس في عدد الفائزات وإنما في نسبة الفائزات. وفي حين ارتفع عدد الفائزات في انتخابات العام 2004 من 139 إلى 230، لكن هذا الارتفاع قابلته زيادة ملحوظة في عدد البلديات المستحدثة.

3. **على صعيد الإدارة والقضاء والسلكين العسكري والدبلوماسي** : لا تتعدّى حصّة المرأة في الوظائف العامة الإدارية نسبة 6.1% من مجموعها. كما يلاحظ تزايد عدد القضاة النساء في شكل ثابت، وقد بلغت نسبتهنّ ما يزيد عن 20% من مجموع القضاة العاملين.

ثالثاً : في المعوقات التي تحول دون تعزيز مشاركة المرأة

ثمة ثلاثة أنواع من المعوقات تحول دون تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، رغم كونها تشكّل نصف المجتمع عددياً وأكثر من 52% من المسجّلين في القوائم الانتخابية :

التوصيات

- ضرورة تبني المنظمات غير الحكومية المعنية بالديمقراطية وبحقوق الإنسان، مطلب مشاركة المرأة في الحياة العامة،
- ضرورة تشبيك القدرات والإمكانات بين كل القوى لتضغط باتجاه الحكومة ومجلس النواب وكل مواقع القرار لتطوير التشريع والأنظمة، بما يتلاءم مع ما التزم به لبنان من اتفاقيات ومواثيق دولية.

ورقة موجهة إلى صانعي القرار أنجزت استناداً إلى الدراسة التي أعدها
الدكتور زياد بارود
مؤسسة مهارت - لبنان

أنجزت الدراسة في إطار مشروع المرأة العربية والحكم المحلي
في تونس والجزائر ولبنان ومصر واليمن
بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط 2006-2007

المعوقات السياسية، وأبرزها : التضيق الذي تعرّضت له الحياة السياسية عموماً والحياة الحزبية خصوصاً، غياب التشريعات المناسبة التي من شأنها تأمين مناخات أفضل، كالكوتا النسائية، إرتباط العمل البرلماني في لبنان، عموماً، بالخدمات المحلية وبالزبائنية، عدم انتقال الأحزاب السياسية إلى سياسة جندرية تساوي الرجل بالمرأة على مستوى الترشيح.

المعوقات الاقتصادية : الاستقلال المالي ليس كافياً لوحده لتمكين المرأة من الاضطلاع بدور برلماني يستوجب موارد ضخمة نسبياً.

المعوقات الاجتماعية : تدني نسبة المتعلّقات بين النساء، التقاليد العائلية والمحلية التي تجعل الرجل متقدماً في مجال السياسة على المرأة، صعوبة توافق الهيئات النسائية على مرشحات أو لائحة مرشحات تدعمها تلك الهيئات مادياً ومعنوياً. وختاماً، تجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الحيّز الوصفي إلى حيّز المبادرة هو أمر باشرت في سلوكه الهيئات النسائية في لبنان.